وقد أحاط العلم بأن هذه الأسماء منقولة من المذكر فكان ينبغي في القياس ترك الصرف إلا أنهم راعوا كثرة الاستعمال في التأنيث ورفضوا القياس وعليه كلام الفراء في أسماء بن حارثة أنه أفعال ولم يصرفه لأنه غلب على المؤنث في التسمية وسيبويه يجعله فعلاء وقد تقدم في الترخيم[1].

باب أسماء الأرضين:

قوله: وكان مؤنثاً أو كان الغالب عليه المؤنث.

يريد: كان مؤنثاً في الأصل في نكرته أو غلب عليه التأنيث في التسمية كما ذكر في الباب الأول. وذكر عمان للتمثيل وإلا فهو على أربعة أحرف ولا سبيل إلى صرفه وإنما أراد الثلاثي الساكن الأوسط على الشرطين اللذين ذكر[2] ووقع في رواية الرباحي أن قوله تعالى جده: ﴿ادخلوا مصر إن

= علتين تمنعان الصرف قال أبو علي: والقوي عندي ما قاله من مضى ولا أعلم خلافاً بين من مضى من الكوفيين والبصريين وما أجمعوا على ذلك إلا لشهرته في كلام العرب. المخصص 17/62

(1) أسماء، إذا قصد منه اسم امرأة فأصله إذن وسماء الزجاج 49 قلبت الواو وهي فاء الكلمة همزة فوزنه فعلاء لا أفعال على أنه جمع اسم بل هو من الوسامة ويؤيد ذلك أن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع والوصف بالوسامة أشبه بالنساء. «محاضرات الأستاذ علي النجدي ناصف على طلبة الدارسات العليا قسم النحو والصرف ـ دار العلوم سنة 69 ـ 70 ومن ثم لا يصرف عند أكثر النحويين أسماء لأن أسماء قد اختص به النساء حتى كأن لم يكن جمعاً قط والأجود فيه الصرف، المقتضب 3/365 وأسماء عند الرضى فعلاء من الوسامة شرح الشافية 3/79 وهي كذلك عند سيبويه لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كنعمان ومروان، وقال الأعلم الظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم نسمي به، وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه. وعلى مذهب سيبويه يمنع أسماء من الصرف معرفة ونكرة، وعلى مذهب أبـي العباس يصرف أسماء اسم رجل كذا ذكر في كتاب المذكر والمؤنث. ينظر الكتاب 3372

(2) إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثاً أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان فهو بمنزلة قدر وشمس ودعد، قال أبو علي وأبو سعيد اعلم أن تسمية =